تجربة الثورة التحريرية الجزائرية في مواجهة بعض الآفات الاجتماعية

تعليمات خاصة بالولاية الثانية التاريخية – دراسة تحليلية–

The experience of the Algerian liberation revolution in the face of some social scourges.
Instructions for the second historical state -an analytical study-

إدريس لعبيدي [1*]
[1] جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، (الجزائر)، khlabidi@hotmail.fr

Idris Labidi [1*]
[1] Taref University (Algeria).

تاريخ الاستلام: 2021/07/29 تاريخ القبول: 2022/11/13 تاريخ النشر: 2023/01/25

ملخص:

خلصت هذه الدراسة إلى أن هذه "التعليمات" محل الدراسة جاءت نتيجة ترسّبات تاريخية، وانطلاقا من قناعة الشعب ومبادئه الحضارية، فهي لم تكن مفروضة قسرا، إذ أننا نجد المجاهدين والشعب أكثر حماسة لتنفيذه وإن كان في غير مصلحتهم عند ارتكاب الخطأ.

وبالتالي فالمواجهة مع الاستعمار لم تكن ذات طابع عسكري وسياسي فحسب بل أخذت أبعادا مثالية، وكان لها بعد تشريعي يلزم أبناء جيش التحرير والمجاهدين قبل غيرهم، وكانت أصول هذه التعاليم متنافرة مع التشريع الفرنسي الذي لا نجد فيه الالتزام بالضوابط الأخلاقية.

الكلمات المفتاحية: التعليمات، الولاية الثانية، الثورة التحريرية، علي كافي، الشمال القسنطيني.

Abstract :

This studies finds that this « instructions » is spot of studies it comes because of historical residuals and according to people satisfaction.

This civilized principals was not an obligation because mujahidin and people are warmth even if it didn't work with them they were wrong.

So facing colonization it was not military and political that's all it took ideal interval and also it took legislative interval obliged edit army and mujahidin before the other. This essential doctrine was incompatible with French legislative this latter it don't contain any morality connections

Keywords : instructions, second state, liberation revolution, Ali kafi north Constantine.

* إدريس لعبيدي.

1- مقدمة:

تميزت فلسفة الثورة التحريرية الجزائرية بنزعتها الإنسانية والأخلاقية على حدّ سواء، وتتجلى الأبعاد الإنسانية في فلسفة نوفمبر، من بين ما تتجلى به، في اتخاذها للإنسان الجزائري خاصة وللإنسان عامة كمسلّمة أولى لكلّ فعل ثوري حقيقي، بقدر ما تتجلى كذلك، وبالتالي في تجسيدها لذلك المبدأ الذي يقول أن الإنسان ليس شيئا آخرا سوى كرامته...وهذا المبدأ استلهمته ثورة نوفمبر من تقاليد شعبها العربي الإسلامي...وتأكيدها على أخلاقية الثورة...وحين رفعت فلسفة نوفمبر شعار مواجهة الاستعمار بحد السلاح من أجل استعادة الكرامة والحرية، فإنها حرصت كذلك، في الوقت نفسه، على الارتقاء بتلك المواجهة المسلحة من مستوى العنف الفردي الهامشي والفردي إلى مستوى العنف الثوري الجماعي والمنظم الذي يحكمه الحق لا الحقد.. وبذلك تجاوزت الثورة بالشعب الجزائري مرحلة رد الفعل السلبي غير المجدي تجاه واقعه الاستعماري إلى مرحلة الفعل الثوري العقلاني المؤثر الذي مكنه في النهاية من هزيمة الاستعمار أخلاقيا وإنسانيا قبل هزيمته عسكريا (البخاري، 2010، الصفحات 210-212).

لقد تعرض المجتمع الجزائري مع مطلع القرن التاسع عشر لهزة عنيفة جرّاء عملية الغزو العسكري الفرنسي والهجمة الاستعمارية الغربية ، والاستيطان الأوروبي، حيث عمدت سلطات الاحتلال ومنذ البداية إلى تدعيم تواجدها العسكري بتواجد بشري، بفتح أبواب الهجرة الأوروبية إلى الجزائر لمختلف شرائح المجتمع الأوروبي، وزرع كيان اجتماعي جديد وغريب في المجتمع الجزائري (زوزو، 1984، صفحة 146)، إيمانا منه بأنّ تنفيذ مشاريع التوسعية لا تعرقلها إلاّ حالة التماسك القائمة بين أفراد المجتمع الجزائري، وفي هذا الصدد يذكر السيّد فرحات عباس:((...إنّ الشعب الجزائري لم يواجه فرنسا وحدها، بل واجه أكثر من طرف أوروبي، فبعد دخول الجيش الفرنسي أكبّت السفن الآتية من مرسيليا وإيطاليا جماهير غفيرة من الأوروبيين، لاذمّة لهم ولا ضمير...) (فرحات، 2000، صفحة 93).

إنّ إصرار فرنسا الرامي إلى جعل الجزائر مستعمرة آهلة بالفرنسيين الأوروبيين دفعها إلى اقتراف جريمة شنيعة تتمثل في عنادها على تبديل الجزائريين بسكان أوروبيين، ونجم عن هذه العملية خلق نظام اجتماعي مسيخ فتح المجال لعنصرية مزمنة، زادتها فضاعة قوانين استثنائية سنّها المستعمر لفائدة أبنائه على حساب الشعب الجزائري (فرحات، 2000، الصفحات 52-53)، وذلك طيلة أكثر من قرن، منها قانون السيناتوس كونسيلت الصادر في 23 افريل 1863، وقانون وارنيي لسنة 1873، وقانون الاهالي الصادر سنة 1871 (صاري، 1987، الصفحات 132-133)

ولمقاومة هذه "الجزائر الفرنسية"، خاض الشعب الجزائري إحدى معاركه الأكثر طولا والأكثر دموية في النصف الأول من القرن العشرين، حيث استغرقت الثورة من أجل انتزاع استقلاله واسترجاع سيادته ما يناهز الثمانية أعوام، وهذه المدّة الطويلة تبررها طبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر التي حوّلها إلى مستعمرة استيطانية، وأنه في ظلّ المستعمرة الاستيطانية تكون ظروف تحقيق عملية التحرير الوطني أصعب منها في ظل المستعمرات التقليدية القائمة على أساس تجاري، ذلك أنّ الأمر في المستعمرة الاستيطانية يتعلق باقتلاع أقلية تمّ

غرسها من الخارج، وتملك البلاد امتلاكا تاما، وتتمتع بالمساندة المطلقة التي يقدمها الوطن الأم، وبمساعدة بعض الدول العظمى (بن خدّة، 1987، صفحة 7).

ولقد أحرز الشعب الجزائري في النهاية الانتصار، رغم ضعف وسائل الكفاح لديه، ويعود الفضل في ذلك إلى وحدة صفوفه، وإيمانه بالاستقلال في إطار المبادئ الإسلامية، وإلى أداته في الكفاح، جبهة التحرير الوطني التي عرفت كيف تنظم وتكافح على جبهات متعددة، عسكرية وسياسية، واقتصادية، وديبلوماسية (بن خدّة، 1987، صفحة 8).

ولا ننكر هنا العمل التمهيدي الإيجابي الذي قامت به مختلف الحركات السياسية ، خاصة حزب الشعب الجزائري، والدينية وعلى رأسها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وفي خضم الثورة تبلورت هذه المساعي أكثر وأشمل، انطلاقا من بيان أول نوفمبر 1954 الذي يعدّ إحدى أهم وسائل الكفاح الأكثر فعالية في تعبئة الجماهير، وتوضيح الأهداف الآنية والمستقبلية للثورة، من تحرّر وبناء الدولة والمجتمع.

نطرح إشكالية في هذا المقال مفادها: إلى أيّ مدى كان مشروع المجتمع حاضرا ومحل اهتمام في مواثيق الثورة التحريرية، وقوانينها وتعليماتها إبّان حربها مع الاستعمار التي أخذت أبعادا مثالية، و لم تكن حربا عسكرية وسياسية، بل كان لها بعدا تشريعيا يلزم أبناء جيش التحرير والمجاهدين قبل غيرهم، وكانت أصول هذا التشريع متنافرة مع التشريع الفرنسي الذي لا نجد في الالتزام بالضوابط الأخلاقية التي نجدها في بنود تعاليم الثورة.

إنّ الحديث عن التعليمات الموجهة من طرف الثورة إلى الشعب الجزائري أو المجاهدين أو معا يحيلنا حتما على ذكر التنظيم وأهميته باعتباره العمود الفقري للعمل الثوري وأحد دعائمه وركائزه التي أوصلته إلى النجاح، حيث انتهجت الثورة خطتين متكاملتين في التنظيم لا يستغني أحدهما عن الآخر، خطة عمودية تتعلق بأفراد جيش التحرير الذي انتقل بعد مؤتمر الصومام 1956 إلى جيش منظم، وخطة أفقية تشمل الجانب السياسي متمثلا في جبهة التحرير الوطني التي أوكل إليها تنظيم الشعب وتعبئته، وتوحيد الجماهير ومحاربة الآفات الاجتماعية والأخلاقية.

إنّ الولاية الثانية التاريخية (الشمال القسنطيني) (بوضياف، 2011، صفحة 68) لم تشذ عن قاعدة التنظيم، بل كانت رائدة في هذا المجال، حيث أنّ أغلب الشواهد التاريخية تشير إلى أنّ مؤتمر الصومام اعتمد وثيقة المجالس الشعبية المقترحة من طرف مسؤوليها كما هي (هشماوي، 2000، صفحة 24)، كما أنه لم يذكر وأن حدث خلاف على مستوى قيادة الولاية التي يقول عنها المؤرخ محمد حربي بأنها عرفت على امتداد الحرب كيف تتحاشى التمزقات، بل هي الولاية الوحيدة التي نجحت وبقيت عن كل المشاكل، لأنّ الآداء الثوري بها تميّز بالانضباط الصارم بين أفراد النظام من جهة، وبالتنسيق والتعاون التام بين أفراد النظام والجماهير الشعبية من جهة ثانية (حربي، 1983، صفحة 301)، وبالتالي كانت أنموذجا- في رأيي- يحتذى به في مسالة التنظيم.

ومن هذا المنطلق، وتماشيا مع عنوان المقال، فقد وقع اختياري على وثيقة صادرة عن قيادة الولاية الثانية التاريخية تحت عنوان " قضايا نظامية وتعليمات متعلقة بالولاية الثانية" (كافي، 2011، الصفحات

373-376)، قصد تناولها بالدراسة والتحليل بحثا في أصولها، خاصة إذا علمنا أنّ أهم بند لبيان أول نوفمبر نصّ على إعادة بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة داخل إطار المبادئ الإسلامية (وزارة الاتصال، 2018)، هذا البند الذي ألقى بضلاله على أغلب لوائح الثورة الذي تركته الضوابط الإسلامية في صياغة هذه القضايا النظامية والتعليمات الذي يشبه إلى حدّ ما قانون داخلي للولاية الثانية التاريخية.

2- عرض الوثيقة (التعليمات):

هذه التعليمات صادرة عن إدارة الولاية الثانية، والنسخة محل الدراسة مأخوذة من مذكرات الرئيس علي كافي، تحت عنوان " أوامر عامة"، عليها ختم جبهة وجيش التحرير الوطني الجزائري، والولاية الثانية، وغير مؤرّخة (كافي، 2011، الصفحات 373-376)، والأرجح أنها تعود إلى سنة 1958، أي بعد الشروع في تطبيق قرارات مؤتمر الصومام، وذلك لما تتضمنه في أعلاها من تسمية الولاية الثانية التي أصبحت سارية المفعول بعد مؤتمر الصومام 1956، وكذلك ربّما أنّ علي كافي يكون قد احتفظ بها بحكم صدورها في فترة قيادته للولاية الثانية منذ ربيع1957.

تتألف التعليمات محل الدراسة من ثلاثة عناوين رئيسية هي على التوالي:

أولا: مسائل نظامية.

ثانيا : مسائل عسكرية.

ثالثا: مسائل سياسية.

وكل عنوان رئيسي تتفرع عنه عناوين ثانوية مكمّلة ومفسّرة له.

وسنركز نحن في تحليلنا لمحتوى الوثيقة على العنوان الرئيسي الأول المتعلق بالمسائل النظامية، حيث تندرج تحته عناوين فرعية لها علاقة بعنوان المقال، ففيه نجد الإشارة إلى السرّ النظامي، والسرقة والزنى، ووقوع الجريمة، وإصدار الحكم، وتنظيمات عامة. في حين يدور العنوان الرئيسي الثاني حول المسائل العسكرية ، وما تتضمنه من نظام عسكري، والعمليات العسكرية، عمليات الفدائيين والتخريب، جهاز الإرسال، الأسلحة، رجال الدرك، حراس الغابة، رجال الشرطة، ورجال الأمن.

وتليه تعليمات حول المسائل السياسية المتمحورة حول الفلاحة والتعليم والتموين وأملاك الخونة، وأعضاء اللجان الخاصة والقومية والجنود المسلمون مع العدو، وزواج البنات بالقومية، وبنات المدن في النظام والبريد ورقابة الرسائل كخصائص نظامية، واختتمت التعليمات بالاتصال والأخبار (كافي، 2011، صفحة 376).

3- تحليل ومناقشة الوثيقة (التعليمات):

إنّ المتمعن جيّدا في هذه التعليمات يجدها بأنّ لها خصائص ومميزات نذكر منها أنها تسعى إلى فصل الشعب عن المنظومة الاستعمارية بشتّى أشكالها، كما جاءت لتحمي الناس من بعضهم البعض، بل أكثر من ذلك لتحمي الثورة من الأخطاء، ويمكن اعتبار هذه التعليمات صورة من صور القوانين الأساسية الخاصة بالولاية الثانية، وهي بالتالي ذات طابع قانوني رغم احتوائه على المبادئ الأخلاقية، وحتى طبيعة العقوبات هي عقوبات تختلف عن تلك التي كانت تطبقها الإدارة الاستعمارية، وهي عبارة غالبا عن غرامات أو ما يسمى

"بالتعزير"() معجم المعاني() أو الجلد عند البعض في حالة ارتكاب المخالفات، فالعقوبات في حدّ ذاتها كانت عقوبات رمزية لأنّ القضاء مورس لغرض تربوي وليس لغرض زجري وقمعي، وكان قاضي الثورة يتصف بالأخلاق السامية، حيث لم يكن يختار الوظيفة بل كانت تختار له وظيفة القضاء، وكان قاضي الثورة لا يحكم في منطقة لا يعرفها ولا يصدر أحكاما في منطقة لا يعرف تركيبتها الاجتماعية والاقتصادية وما إلى ذلك (موفق، 2005، الصفحات 238-239).

والملفت للانتباه أيضا أنّ هذه التعليمات محل الدراسة اعتمدت على مرجعيات ثلاث، تظهر من خلال الوثائق التي أصدرتها الثورة:

المرجع الأول:"بيان أول نوفمبر" وهو أول مرجع اعتمدته الثورة، وكان يسمى بدستور الثورة، لأنّ الثورة في حدّ ذاتها لم تكن مجرد عمل سياسي وعسكري، بل كانت عبارة عن فكر عقائدي سياسي واجتماعي، أي كل ما تحمله هذه الثورة من معان، فعندما نرجع إلى بيان نوفمبر نجد فقرتين رئيسيتين اعتمدتهما التعليمات كمرجعية لاستنباط توجيهاتها، فالفقرة الأولى في بيان نوفمبر تنص صراحة على التطهير السياسي وذلك بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد الذي تسبب في تدهورنا الحالي، أما الفقرة الثانية التي وردت في البيان تشير إلى تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة أدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري، والسؤال المطروح هنا هو كيف تقضي على مخلفات الفساد، وتصفي هذا النظام الاستعماري إن لم تحارب الآفات الاجتماعية ويهذب الشعب ويشاع بين أفراده وعناصر المجاهدين الانضباط والعدالة والمساواة.

المرجع الثاني:" ميثاق الصومام" (أزغيدي، 1989، الصفحات 124-136) حيث ورد في جزئه المتعلق بالوظائف الرئيسية للمفوضين السياسيين (بوعزيز، 2009، صفحة 21) وهي تنظيم الشعب وتهذيبه، وقد نصّت الفقرة في هذا الصدد:((في كل قرية أو مشتى تعين فيها لجنة متألفة من ثلاثة أعضاء تكلف بتنظيم خلايا جبهة التحرير الوطني، ويتولى المفوض السياسي الإشراف على هذه اللجنة الثلاثية وإرشادها ويجمعون إتباع الخلايا العاملين حينما يمرون بالقرية ويلقون عليهم أحاديث وخطب تهذيبية في شتى المواضيع))، وفي فقرة أخرى جاءت الإشارة إلى العقوبات والمحاكم نصّها:((ليس من حق أي ضابط مهما كانت رتبته العسكرية أن يحكم بالإعدام على شخص، إذن يجب تشكيل محاكم في الجهة أو المنطقة لتحاكم المدنيين والعسكريين على السواء...والمحكوم عليهم بالإعدام ينفذ فيهم الحكم رميا بالرصاص، وقد يشنقون في الظروف القاهرة، أما الذبح والبتر فممنوع منعا باتا))، وفي فقرة ثالثة جاء فيها:((يجب على ضباط جيش التحرير الوطني أن يعاقبوا عقابا شديدا كل مجاهد ارتكب أعمالا جائرة مع الشعب)) (أزغيدي، 1989، الصفحات 279-280).

إذن فمؤتمر الصومام أعطى الأرضية الصلبة التي ستعتمد فيما بعد من طرف إدارة الولايات الستّ في صياغة التعليمات والقضايا النظامية والقضاء المدني والعسكري بتوسع أكثر وبلورتها مع الظروف المحلية الخاصة، وقد اجتهدت الكثير من الولايات في اصدار تعليمات خاصة بها، منها التعليمات الصادرة عن الولاية الثانية محل الدراسة.

المرجع الثالث: "الشريعة الإسلامية" التي تمثل المصدر الرئيسي، فالمطّلع على هذه التعليمات يلاحظ أنها تحتوي على مصطلحات ذات صلة بالإسلام، ولعلّ أول مصطلح هو السرّ النظامي الذي أصبح يسري على الأحكام المتخذة في الاجتماعات، فقد جاء في كتاب الله عزّ وجلّ آيات تحث على حفظ السرّ وأخرى تنهي عن إشاعته منها قوله تعالى ((وما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد)) (سورة ق، صفحة 18)، وقوله تعالى أيضا:((وأوفوا بالعهد إنّ العهد كان مسؤولا)) (سورة الإسراء ا.، صفحة 34) ، كما لم تخل السنة النبوية الشريفة من الحث عن كتمان السر في قضاء الحوائج، فعن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:((استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان ، فإن كل ذي نعمة محسود)) (المنجد، 2003) ، وكتمان السرّ في هذه الحالة له مدلول بعيد هو الإخلاص، ولا غرو في أنّ التعليمات تضمنت عقوبة إفشاء السرّ التي اعتبرت من الأخطاء الخطيرة(الفاحشة) التي تختص بها المحاكم العسكرية، ويعاقب عليها صاحبها بعقوبة قاسية قد تصل إلى حدّ الإعدام.

ثمّ نجد بعد ذلك جريمة السرقة التي تعتبر جناية يعاقب عليها صاحبها عقابا شديدا قد يصل إلى حد الإعدام، خصوصا من يسرق ملكا للنظام، سواء أكان من أفراد الشعب أو من المجاهدين، وشدّة العقوبة هذه مردّها الظروف المحيطة بجريمة السرقة، والمتمثلة في الكفاح من أجل التحرّر من الاستعمار، والآيات والأحاديث التي وردت في تحريم فعل السرقة كثيرة، ومعروفة نذكر منها على سبيل المثال قوله تعالى((وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَاء بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ} (سورة المائدة، صفحة 38)، وقال صلى الله عليه وسلم:((لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن)) رواه البخاري ومسلم) إسلام ويب , (2004، وبالتالي فالتعليمة مصدرها كتاب الله وسنة نبيه، وتطرقت التعليمة إلى مسألة الحكم القضائي في السرقة حيث يحكم على المجاهد المتهم من طرف محكمة عسكرية ثورية للوحدة الإقليمية أي للمنطقة المنتمي إليها، ثمّ تخبر هذه المحكمة السلطة المكلفة بتلك الدائرة التي وقعت فيها السرقة أي الناحية أو القسمة.أمّا إذا وقعت السرقة بين أفراد الشعب فإنّ الحكم يكون من اختصاص اللجنة الشرعية المحلية.

ولعلّ أنّ الثورة التحريرية الجزائرية من الثورات القليلة التي أطلق على مقاتليها اسم "مجاهد" فأغلب الحركات التحريرية في الوطن العربي فضّلت لفظ "فدائي" أو "مناضل" على "مجاهد" ونعلم أنّ مصطلح "مجاهد" هو أقرب للمدلول الشرعي منه بالنسبة للفظ"فدائي".

وفي العنصر الثاني تطرقت التعليمات إلى جريمة الزنى، فبعد وضع تعريف مختصر وهادف وشرعي لها، حيث ورد:((الزنى هو اتصال بين الجنسين بطريقة غير مشروعة، ويعد من الكبائر التي لايسمح النظام لمرتكبيها...))، وبالتالي أدّى التعريف دوران، دور تثقيفي، ودور توجيهي وتوعوي، حيث وصف الزنى في مستهل التعليمات بـ"الداء" الذي يجب الوقاية منه بجدّ، وعدم ترك المجال لحدوثه في أوساط النظام وأفراد الشعب لأنه يخلّف مضارا أخلاقية واجتماعية، وهو مضاد للمروءة وللشجاعة وللصحة العقلية والجسمية، ويتنافى مع عقيدة المجاهدين الذين يحملون بين جنباتهم رسالة وطنية طاهرة ومقدّسة، وفي محاربته تتحقق

طهارة الهيكل النظامي، وفيه طهارة معنوية للمجاهد وطهارة للمجتمع، وهذه الأخـــيرة لا تتحقـــق إلاّ إذا تحققت طهارة أفراده.

وقد حمّلت التعليمات مسؤولية تحقيق هذه الأهداف النبيلة إلى أعضاء الإدارات النظامية، ويقصد بهم المفوضون السياسيون الذين أوكلت لهم عملية تعميم الإرشادات وبذل النصائح ومراقبة المجتمع وخلايا النظام باستمرار واهتمام دائمين.

أمّا إذا وقعت جريمة الزنا فإنّ النظام الثوري قد حثّ المسؤولين تتبعها بدقة وانتباه، الشيء الذي يحيلنا إلى المراحل التي يمرّ بها الحكم القضائي خلال الثورة حيث لا تصدر الأحكام إلاّ بعد تحقيق معمّق بالرغم من أنه كان يتم بسرعة بسبب ظروف الثورة التي تقتضي ذلك.حتى لاينتشر الداء وتتميّع الأمور والقضايا وتأخذ منحى آخر قد يضرّ بالثورة وسمعتها.

وجاءت التعليمات توصي بالتحقيق الشفاف والواضح وعلى الطرفين(التاهم والمتهوم) من طرف لجنة خاصة تعيّن من طرف الإدارة المحلية، أي إدارة الناحية أو المنطقة، حيث يذكر في هذا الصدد المجاهد "علـــي كافي" أنّ تنفيذ جميع الأحكام الصادرة في حقّ أفراد الجيش والنظام السياسي من طرف الهيئة العليا مباشـــرة، طبقا لدرجات المسؤولية باستثناء الحكم بالإعدام الذي يصدر وجوبا من طرف مجلس التأديـــب العســـكري للمنطقة (أزغيدي، 1989، الصفحات 263-264) وبحضور قيادة الناحية المعنية، كما أنه لا يتم التنفيـــذ بعد صدور حكم الإعدام إلا بعد إبلاغ الولاية بذلك.

وبالعودة إلى ربط علاقة هذه "التعليمات" في جريمة الزنا بالشريعة الإسلامية فإنها مستمدة من أصولها حيث بدأت التوجيهات بضرورة تجنّب ظروف وقوع جريمة الزنا ومقدماته ومسبباته، مصداقا لقوله :((ولا تقربوا الزنا)) (سورة الإسراء ا.، صفحة 32) بل وتبيان آثاره الوخيمة على الفرد والمجتمع والنظـــام لقولـــه تعالى في الآية نفسها:((إنّه كان فاحشة وساء سبيلا)) (سورة الإسراء ا.، صفحة 32) ، ناهيك عن ما جاء من أحاديث نبوية كثيرة تحذّر من آثام فاحشة الزنا وآثارها.

كما اتخذت الثورة في الولاية الثانية (كما في سائر الولايات في حدود إطلاعي) احتياطات وقوع هذه الجريمة وذلك بتوجيه فيما يخص تنقّل بنات النظام (المجاهدات) حيث منع عليها التنقـــل لوحـــدها أو في خلوة مع مجاهد لوحده، بل يجب أن تنتقل مع رجلين أو أكثر لتجنب الشبهة، وهي من تعاليم ديننا الحنيـــف الذي يدعو إلى اتّقاء الشبهات، وسوف يعاقب من يخالف ذلك الأمر، ولحساسية الأمر صـــدرت تعليمـــات أخرى مؤرخة في 15 ديسمبر 1958 أشدّ صرامة في مسائل المـــرأة والـــزواج (Harbi, 2004, p. 614).

4- تقييم التعليمات:

إنّ المتتبع لهذه التعليمات يلتمس ذلك الأسلوب اللغوي السليم والهادف، قد يكون لا محال لمجاهـــدين من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يد فيه، حيث يذكر التاريخ إلى أنّ الذين اضطلعوا بمهام القضاء والكتابة (كتّاب الولايات) والتربية والإرشاد والتوجيه هم من خرّيجي مدرسة ابن باديس، ومن جامع الزيتونة، ومـــن مدارس حزب الشعب الجزائري.

كما توحي هذه التعليمات إلى تلك النظرة الاستشرافية التي حملتها بين طيّاتها في تهذيب الفرد والمجتمع الجزائري وتربيته على أصوله الدينية والاجتماعية والثقافية، التي كانت عرضة لهزّة عنيفة جرّاء سياسة الاستعمار الرامية إلى تبديل التركيبة الاجتماعية الجزائرية ومقوّماتها.

وبالتالي فالتعليمات- في اعتقادي- جاءت لتبطل ما بناه خطط له الاستعمار مثلما يبطل الماء الطاهر النقي النجس، خصوصا إذا علمنا أنّ هذه التعليمات جاءت في ظروف ميزها انقلاب ماي 1958 الذي جاء نتيجة الصراع الداخلي للاستعمار، ورغبة زمرة منه فصل الجزائر عن فرنسا من جهة، ومن جهة أخرى جاءت قبل وصول ديغول إلى الحكم وإعلانه لجملة من السياسات الرامية إلى القضاء على الثورة، وكان أخطرها مشروع قسنطينة، رغم أنّه كان بعيد إصدار هذه التعليمات، إلاّ أنّ سياسة ديغول المسبقة وتصريحاته تدلّ على أنّ الاستعمار كان يفكر في فصل الجزائر عن تاريخها وحضارتها، هذا بالنسبة للاستعمار، أمّا بالنسبة للثورة الجزائرية فقد تميزت باعتماد سبل جديدة بجلب السلاح عن طريق فرق خاصة، وإنشاء مدارس لتكوين الإطارات، وقد سعت قيادة الثورة إلى التنظيم العسكري والسياسي والاقتصادي والإعلامي والدخول في حرب المواجهات عوض العصابات، هذا داخليا، أمّا خارجيا فقد نقلت الثورة إلى أرض فرنسا وفتحت آفاقا دولية جديدة، كما تمت مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة.

ويمكن أن ندرك أن سنة 1958 كانت سنة حاسمة للثورة على كل الأصعدة، وكان لزاما على الثورة ومؤسساتها أن تحسم في المجال التنظيمي ي الصلة بالتشريع، ورغم كون هذه التعليمات داخلية إلا أنها تعطي صورة ولو بسيطة لرؤية الثورة لمسألة أحكام العلاقات التي تربط بين الأفراد، ومن جهة أخرى فإن سنة 1958 قد تميزت بتكوين الإطارات السياسية والعسكرية بالنسبة للثورة.

وجاء البعد التشريعي ذي الأصول الحضارية المرتبطة بالهوية الجزائرية كلبنة مهمة في بناء قائد وإطار الدولة الجزائرية في المستقبل.

5- نماذج لتطبيق هذه التعليمات:

لم تكن هذه التعليمات مجرّد لوائح تنظيمية جاءت لسدّ الفراغ من الناحية النظرية فحسب بل كانت تعبّر عن التزام صريح من طرف الثورة في الولاية الثانية، ولعلّ أول شيء بادرت إليه الثورة في الولاية الثانية حتى قبل إصدار هذه التعليمات هو منع الشعب من للجوء إلى المحاكم الفرنسية.

ومن الناحية العملية فإن الثورة في الولاية الثانية قد ذهبت إلى أبعد الحدود في الالتزام بهذه التعليمات –والحقيقة أن الثورة كانت قبل هذه التعليمات تلتزم هذه الأمور- فقد كانت العقوبات صارمة تصل أحيانا إلى الإعدام والقضية التي بين أيدينا حدثت خلال ولاية العقيد صالح بوبنيدر(صوت العرب) عندما أرسلت الولاية الأولى بثلاثة مسؤولين متهمين وبدعوى أنهم من العناصر المدسوسة، وهم عبد السلام برجان، وشنوفي وبكوش، وعندما قابلهم بوبنيدر اتخذ في حقهم قرار العفو عوض الإعدام، لأنه يعرفهم بأنهم من الرعيل الأول للثورة، وأن صاحب المؤامرة هو الاستعمار وأعوانه (كافي، 2011، الصفحات 160-161).

والقضية الثانية تعبّر عن شاهد من أبناء الاستعمار في حدّ ذاته عن أخلاق الثورة وانسانيتها، فمن الأسرى الذين أطلقت الثورة سراحهم يوم 9 سبتمبر 1959 الثنائي الفرنسي "جان شوفاليي" وهو أحد

أعوان الحرس الجمهوري الفرنسي وخطيبته الآنسة "كبرييل"، وقد سأل الصحفيون هذه الأخيرة عن معاملة جيش التحرير للأسرى الفرنسيين فأجابت بمايلي:" لم يعاملونا معاملة سيئة، في أي وقت من الأوقات، بل انهم لم يحاولا أبدا أن يفضلوني عن خطيبي، وهو ما كنت أخشى أن يفعلوه ... وعندما نتنقل في الجبال كان الثوار يقدمون لنا طعاما هو عبارة كسرة وعسل، أما عندما نستقر في أحد مراكز جيش التحرير، فقد كانوا يقدمون لنا طعاما أحسن وأشهى وأكثر تنوعا كالدجاج والبطاطا المقلية والفاكه, والقهوة.. وقد قالوا لنا لا عدة مرات لا تخافوا منا فلن نصيبكم بأذى، وسنطلق سراحكم في يوم من الأيام" (قليل، 1991، صفحة 73).

6- خاتمة:

يمكننا في الأخير أن نستنتج أن هذه التعليمات جاءت نتيجة ترسبات تاريخية وانطلاقا من قناعة الشعب ومبادئه الحضارية فهي لم تكن مفروضة فرضا، إذ أننا نجد المجاهدين والشعب أكثر حماسة لتنفيذه وإن كان في غير مصلحتهم عند ارتكاب الخطأ.

وكانت الحرب مع الاستعمار أخذت أبعادا مثالية و لم تكن مجرد حرب عسكرية وسياسية بل كان لها بعد تشريعي يلزم أبناء جيش التحرير والمجاهدين قبل غيرهم، وكانت أصول هذه التعاليم متنافرة مع التشريع الفرنسي الذي لا نجد فيه الالتزام بالضوابط الأخلاقية.

لقد برهنت الثورة التحريرية على مر السبع سنوات ونصف التي استغرقتها بأنها ثورة عبرت عن أمال كل إنسان مضطهد في الجزائر، وخلقت شعورا وقناعات بأن الأسلوب الثوري هو الأسلوب الوحيد الذي يمكن لكل فرد من المساهمة في تغيير الأوضاع لصالحه ولصالح المجموعات المحرومة مثله. فالثورة بالنسبة للجزائري أصبحت هي الوسيلة الوحيدة لاعادة الاعتبار اليه وتمكينه من تشييد حياة أفضل واعطائه الفرصة لتحقيق ما يصبو إليه من رفاهية وحياة كريمة.

إنّ الشعور المشترك بالظلم دفع الجزائريين أن يقيموا علاقات جديدة فيما بينهم تقوم على أساس التعاون والتشاور بشأن خلق التنظيم الاجتماعي الذي يليق بالجزائر في أوقات الحرب وأوقات السلم.

لقد نجحت الثورة بفضل وعي الجماهير ورغبتها القوية في حمل السلاح وتحقيق الأهداف المشتركة للجميع . لقد طالت الحرب وتحمل الجزائريون جميع أنواع الاضطهاد والحرمان والتشريد خلال سنوات طويلة لكن انتصروا في النهاية لأنهم كانوا مقتنعين في قرارات أنفسهم بأنهم على حق وخصمهم على باطل. كما أنهم برهنوا من خلال تحليهم بالصبر ووجود عزائم قوية لا توهن عن أصالتهم الثورية الاسلامية والعربية لأنه كان عندهم ايمان بعدالة مطالبهم وايمان قوي يحركه الشعور بالظلم.

7- الملاحق:

الملحق الأول

قضايا نظامية وتعليمات متعلقة بالولاية2

جيش وجبهة التحرير الوطني

ولاية رقم-٢ شمال قسنطينة

(١) مسائل نظامية

١-الاجتماعات

يجتمع مجلس الولاية عاديا ثلاث مرات في السنة .
= = المنطقة كل خمس وأربعين يوما (٤٥) .
= = الناحية كل ثلاثين يوما (٣٠) .

وتكون اجتماعات طارئة في جميع الطبقات . تبلغ التقارير النظامية الى المناطق والنواحي مرة في كل اجتماعين . ويحتمل ان يكون هناك تقتيش .

٢- السر النظامي =

تعتبر جميع الاحكام المتخذة في الاجتماعات كسر نظامي . ويستتبع هذا نظام يحدد المسائل والعقوبات .

٣- السرقة =

يعاقب عقابا شديدا من يسرق ملكا للنظام . وقد يؤدي هذا الى الحكم بالاعدام في المسائل الخطيرة . ولا يكون أهلا للحكم الا المحكمة العسكرية للوحدة الأطيمية التي وقعت فيها السرقة . وتحكم في جميع المسائل التي تطرح بعد ها ثم تخبر بالعقوبة اللجنة الكلفة بتلك الدائرة التي وقعت فيها السرقة .

أما السرقة التي تقع بين افراد الشعب فمن اختصاص اللجنة الشرعية المحلية .

٤- الزنى =

الزنى هو اتصال الجنسين بطريقة غير مشروعة . ويعد من الكبائر التي لا يسمح النظام لمرتكبيها . لذالك نحاربه بشتى الطرق ،وفي محاربته ، لفائدة فوائد منها =

١- طهارة الهيكل النظامي = نظرا لما يحدثه الزنى من مشاكل اخلاقية اجتماعية فاننا نعمل جادين لوقاية الهيكل النظامي منه وعدم ترك المجال لحدوثه في اوساط النظام لكي نبقى سالمين من العيوب الاجتماعية كسلامتنا من العيوب الاخرى .

٢- طهارة معنوية المجاهد = ان الزنى مضاد للمروءة وللشجاعة وللصحة العقلية والجسمية فضلا عن كونه يقتنا في مع عقيدة المجاهدين لذلك يجب ان لا ندع مجالا لهذا الداء لئلا يحتل أي جزء من تفكير المجاهد الذي حمل بين جنبيه رسالة وطنية طاهرة مقدسة .

٣- طهارة المجتمع = ان طهارة المجتمع من طهارة افراده ، فاذا سلم افرادنا سلم ونجا مجتمعنا وقد سلمت المجتمع نجاحنا . وللوصول الى هذه الغاية النبيلة يجب ان يسود مجتمعنا أخوة شاملة وثقة متبادلة . ولا يتم لنا ذلك الا باحترام قانون النظام وتطبيقه .

.....٪.....

أوامر متعلقة بالمسائل النظامية للولاية2

373

وان المسؤول عن الوصول الى هذه الغاية الشريفة هم اعضاء الادارات النظامية . ولا يتم لهم ذلك الا بتعميم الارشادات ،وبذل النصائح ، والقيام برقابة مستمرة لجميع خلايا النظام ، والانتباه والاهتمام الدائمين .

-٤- وقوع الجريمة = اذا وقعت الجريمة كهذه فان على المسؤولين تتبعها ، والتحقيق فيها بدقة وانتباه ، ويراعي في ذلك الوضوح التام وخاصة المتسبب في التهـ وتجري التحقيقات على الطرفين (التاهم والمتهوم) ولأجل الوصول الى الحقيقة يجـ تعيين لجنة خاصة من طرف الادارة المحلية للبحث في الجريمة التي وقعت بين افرا النظام .

-٥- اصدار الحكم = للادارة المحلية ان تحكم في الجرائم التي تقع . ونوع الحكم يتفاوت حسب الجريمة ، من عقاب بسيط الى الحكم احيانا بالاعدام .

-٥- تنقلات البنات =

يجب ان يصحب كل مجاهدة عند انتقالها من محل لآخر رجلان على الاقل ويمتنع عليهـ ان تمشي وحدها .

-٦- تنظيمات عامة =

يمنع على كل شخص ان يحمل معه أوامر ومنشورات عامة . ويوضع ارقام لأسماء الاشخاص ولا سيما في نظام الاخبار . وتمنع تسميات البقع والاشخاص باسمائهم النظا جعل منشور داخلي = يجب على كل منطقة ان تجتهد اجتهادا خاصا لتزويدها باوراق (الرينيو) . يجب على كل منطقة ان يكون لها مكتبا مزودا بالآت الكتابة .. الساحبة (رونيو) والكاتبة .
قسنطينة = يمنع ان تكون فيها سلاسل غير نظامية بواسطة الشعب .
تقبل الاعانات من فرنسا حتى يظهر امر آخر . ويجعل قائمة للمعينين .

٢) مسائل عسكرية =

-أ- النظام العسكري = بعد تأسيس النظام يقسم الجيش على ثلاثة اقسام

أ/ القسم الكبير يتكلف بجمع الحبوب .
ب / القسم الثاني يتكلف بحفظ الامن .
ج / القسم الثالث يسلم الى المعلمين المكلفين بتهذيبه . ويكون التعليم لكل قسم بالتوالي . ويكون تحت رقابة المسؤول السياسي للولاية مع مساعدة المسؤول العسكريين للمناطق . وتكون الاتصالات متتابعة مع المسؤول العسكرى للولاية .

-٢- تمنع كل عملية غير مفيدة .

-٣- عمليات الفدائيين = تأسيس (كمندوس) لعمليات الفدائيين وتكون بتقوية الارهاب ليفقد الأمن في الاوساط والطرق والسكة الحديدية . وتوجه العمليات الى اعضاء لجان السلامة العامة خاصة ويجب ان يفقد الامن في الولاية كلها .

-٤- التخريب = يجب تكوين افواج مخصصين لعمليات التهديم والتخريب في جميع اقليم الولاية . وتكون في كل منطقة لجنة خاصة لصنع آلات التخريب

.... ٪ ....

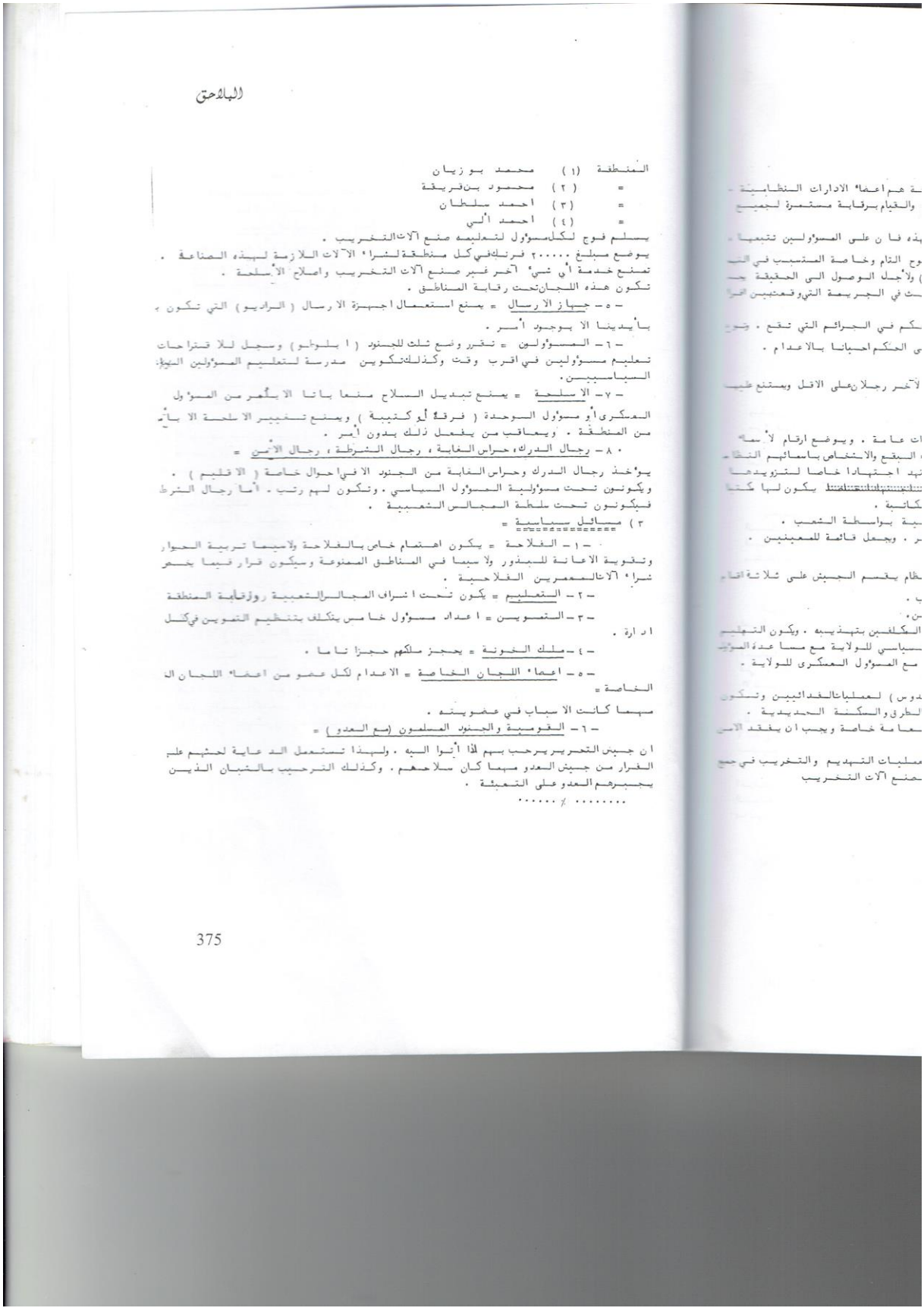

الملاحق

المنطقة (١) محمد بوزيان
= (٢) محمود بن قريقة
= (٣) احمد سلطان
= (٤) احمد ألي

يسلم فوج لكل مسؤول لتعليمه صنع آلات التخريب .
يوضع مبلغ ٢٠٠٠٠٠ فرنك في كل منطقة لشراء الآلات اللازمة لهذه الصناعة .
تصنع خدمة أي شيء آخر غير صنع آلات التخريب واصلاح الأسلحة .
تكون هذه اللجان تحت رقابة المناطق .

– ٥ – جهاز الارسال = يمنع استعمال اجهزة الارسال (الراديو) التي تكون بأيدينا الا بوجود أمر .

– ٦ – المسؤولون = تقرر وضع ثلث للجنود (البلوطو) وسجل لائحات تعليم مسؤولين في اقرب وقت وكذلك تكوين مدرسة لتعليم المسؤولين السياسيين .

– ٧ – الاسلحة = يمنع تبديل السلاح منعا باتا الا بأمر من المسؤول العسكري أو مسؤول الوحدة (فرقة أو كتيبة) ويمنع تغيير الاسلحة الا بأمر من المنطقة . ويعاقب من يفعل ذلك بدون أمر .

٨ – رجال الدرك ، حراس الغابة ، رجال الشرطة ، رجال الأمن =

يؤخذ رجال الدرك وحراس الغابة من الجنود الا في احوال خاصة (الاقليم) . ويكونون تحت مسؤولية المسؤول السياسي . وتكون لهم رتب . أما رجال الشرطة فيكونون تحت سلطة المجالس الشعبية .

٣) مسائل سياسية =

– ١ – الفلاحة = يكون اهتمام خاص بالفلاحة ولاسيما تربية الحوار وتقوية الاعانة للبذور ولا سيما في المناطق الممنوعة وسيكون قرار فيما يخص شراء آلات المعمرين الفلاحية .

– ٢ – التعليم = يكون تحت اشراف المجالس الشعبية وزقابة المنطقة

– ٣ – التموين = اعداد مسؤول خاص يتكلف بتنظيم التموين في كل ادارة .

– ٤ – ملك الخونة = يحجز ملكهم حجزا تاما .

– ٥ – اعضاء اللجان الخاصة = الاعدام لكل عضو من اعضاء اللجان الخاصة =

مهما كانت الاسباب في عضويته .

– ٦ – القومية والجنود المسلمون (مع العدو) =

ان جيش التحرير يرحب بهم اذا أتوا اليه . ولهذا تستعمل الدعاية لحثهم على الفرار من جيش العدو مهما كان سلاحهم . وكذلك الترحيب بالنساء الذين يجبرهم العدو على التعبئة .

..... ٪ .....

375

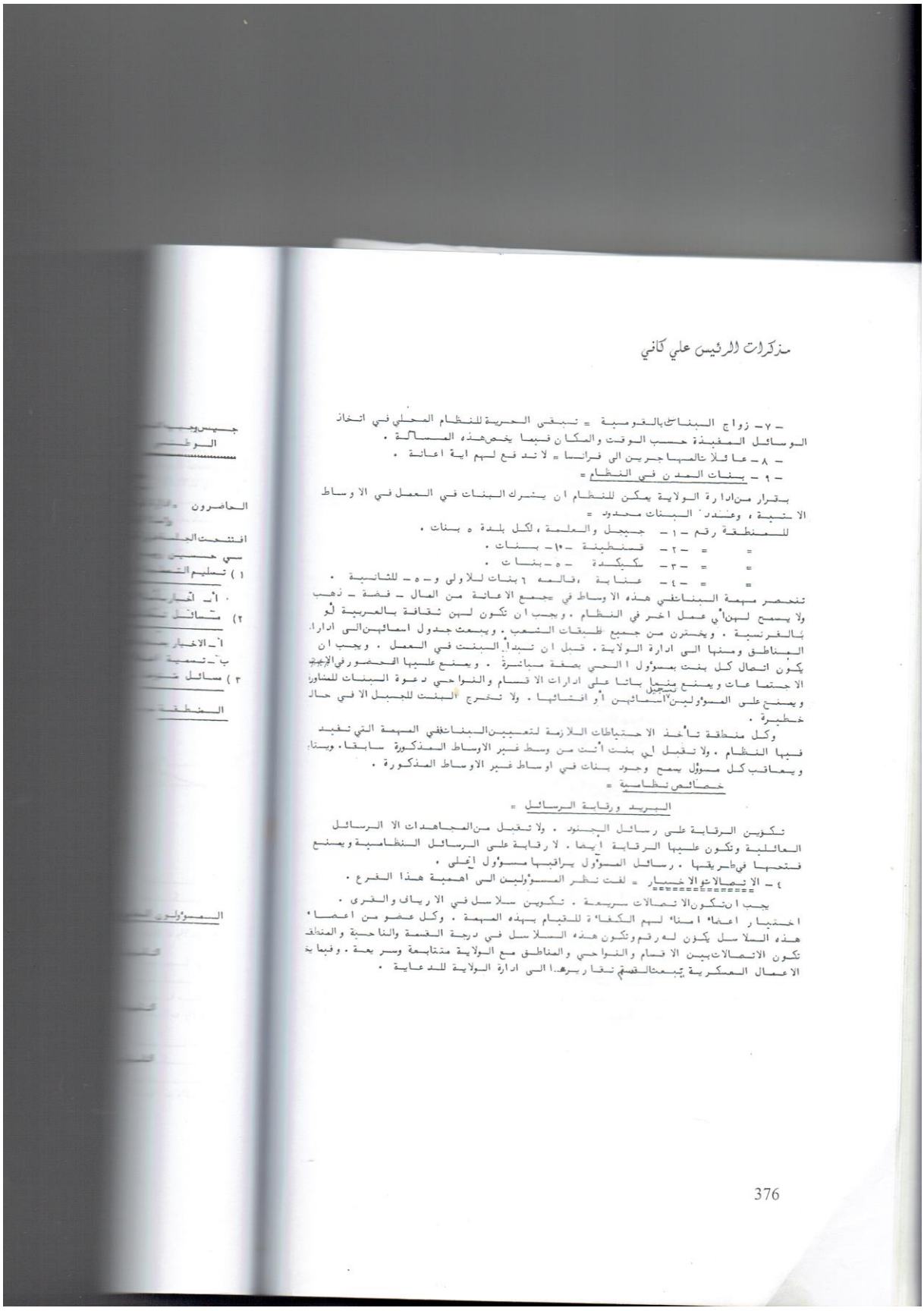

مذكرات الرئيس علي كافي

٧- زواج البنات بالقومية = تبقى الحرية للنظام المحلي في اتخاذ الوسائل المفيدة حسب الوقت والمكان فيما يخص هذه المسألة .
٨- عائلات المهاجرين الى فرنسا = لا ندفع لهم اية اعانة .
٩- بنات المدن في النظام =

بقرار من ادارة الولاية يمكن للنظام ان يشرك البنات في العمل في الاوساط الاتية ، وعندئذ البنات محدود =

للمنطقة رقم ١- جيجل والعلمة ، لكل بلدة ٥ بنات .
= ٢- قسنطينة ١٠- بنات .
= ٣- سكيكدة ٥- بنات .
= ٤- عنابة ، قالمه ٦ بنات للاولى و ٥- للثانية .

تنحصر مهمة البنات في هذه الاوساط في جمع الاعانة من المال - فضة - ذهب ولا يسمح لهن أي عمل اخر في النظام . ويجب ان تكون لهن ثقافة بالعربية أو بالفرنسية . ويخترن من جميع طبقات الشعب . ويبعث جدول اسمائهن الى ادارة المناطق ومنها الى ادارة الولاية . قبل ان تبدأ البنت في العمل . ويجب ان يكون اتصال كل بنت بمسؤول الحي بصفة مباشرة . ويمنع عليها الحضور في الاجتماعات ويمنع منعا باتا على ادارات الاقسام والنواحي دعوة البنات للمشاورة ويمنع على المسؤولين أسمائهن أو اقنائها . ولا تخرج البنت للجبل الا في حال خطيرة .

وكل منطقة تأخذ الاحتياطات اللازمة لتعيين البنات في المهمة التي تفيد فيها النظام . ولا تقبل لي بنت أنت من وسط غير الاوساط المذكورة سابقا . ويتابع ويعاقب كل مسؤل يسمح وجود بنات في اوساط غير الاوساط المذكورة .

خصائص نظامية =

البريد ورقابة الرسائل =

تكوين الرقابة على رسائل الجنود . ولا تقبل من المجاهدات الا الرسائل العائلية وتكون عليها الرقابة ايضا . لا رقابة على الرسائل النظامية ويمنع فتحها في طريقها . رسائل المسؤول يراقبها مسؤول اعلى .

٤- الاتصالات والاخبار = لفت نظر المسؤولين الى اهمية هذا الفرع .

يجب ان تكون الاتصالات سريعة . تكوين سلاسل في الارياف والقرى . اختيار اعضاء امناء لهم الكفاءة للقيام بهذه المهمة . وكل عضو من اعضاء هذه السلاسل يكون له رقم وتكون هذه السلاسل في درجة القمعة والناحية والمنطقة تكون الاتصالات بين الاقسام والنواحي والمناطق مع الولاية متتابعة وسريعة . وفيما يخ الاعمال العسكرية يتبع القمع تقاريرها الى ادارة الولاية للدعاية .

376

قائمة المصادر والمراجع:

- Harbi, M. M. (2004). *le FLN document et histoire 1954-1962.* Alger: Casbah édition.
- *إسلام ويب*. (16 6, 2004). تاريخ الاسترداد 29 7, 2021، من islamweb.net: https://www.islamweb.net. fatwa
- الإسراء الآية سورة الإسراء.
- الإسراء سورة.
- الإسراء سورة الإسراء.
- الجيلالي محفوظ قداش صاري. (1987). *الجزائر في التاريخ، المقاومة السياسية 1900-1954، الطريق الاصلاحي والطريق الثوري*. (ترجمة عبد القادر بن حراث، المترجمون) الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- الشيخ محمد الصالح المنجد (المحرر). (02 01, 2003). *الاسلام سؤال وجواب*. تاريخ الاسترداد 27 07, 2021، من islamqa.info. answers: https://islamqa.info. answers
- المائدة سورة المائدة.
- بن يوسف بن خدّة. (1987). *نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان*. (تعريب لحسن زغدار، محل العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، المترجمون) الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- حمانة البخاري. (2010). *فلسفة الثورة الجزائرية*. وهران: منشورات مخبر الأبعاد القيمية للتحولات الفكرية والسياسية في الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع.
- عباس فرحات. (2000). *حرب الجزائر، ليل الاستعمار*. (ترجمة أبوبكر رحال، المترجمون) الرغاية: منشورات المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.
- عبد الحميد زوزو. (1984). *نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1900*. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- علي كافي. (2011). *مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962* (الإصدار ط2، منقحة ومزيدة). الجزائر: دار القصبة للنشر.
- عمار قليل. (1991). *ملحمة الجزائر الجديدة*. قسنطينة: دار البعث.
- ق سورة ق. (بلا تاريخ). سورة ق. 18.

- محمد بوضياف. (2011). *التحضير لأول نوفمبر 1954* (الإصدار ط2). (تقديم عيسى بوضياف، المترجمون) الجزائر: دار النعمان للطباعة والنشر.
- محمد حربي. (1983). *الجزائر 1954-1962* (الإصدار ط1). (ترجمة كميل قيصر داغر، المترجمون) بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر.
- محمد لحسن أزغيدي. (1989). *مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962*. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- محمد موفق. (16-17 مارس, 2005). القضاء إبّان الثورة التحريرية. 238-239. وهران: جامعة وهران.
- مصطفى هشماوي. (2000). تحديات مؤتمر الصومام. *مجلة أول نوفمبر* (عدد164)، صفحة 24.
- معجم المعاني. (بلا تاريخ). *المعاني*. تاريخ الاسترداد 28 07, 2021، من www.almaany.com: https://www.almaany.com
- وزارة الاتصال. (31 10, 2018). *بيان أول نوفمبر*. تاريخ الاسترداد 27 07, 2021، من وزارة الاتصال: https://www.ministerecommunication.gov.dz
- يحي بوعزيز. (2009). *كفاح الجزائر من خلال الوثائق* (الإصدار طبعة خاصة). الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع.